

العلوم الاجتماعية في البلدان العربية بين الواقع والمأمول.

د. أسماء بوعود.

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2

الملخص :

تحاول الورقة الحالية تحليل واقع تدريس العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس في بلادنا العربية، فمنهج العلوم الاجتماعية التي تدرس في جامعاتنا اليوم ما هي إلا محاكاة للنموذج الغربي، ويعد هذا أهم عامل أدى إلى التآزم الحاصل اليوم في هذه العلوم والذي جعلها أقرب منها إلى العقم منها إلى الإنتاج.

إن إثراء العلوم الاجتماعية -ومنها علم النفس- من خلال الاستفادة من تراثنا العربي والإسلامي وتوظيف هذا الأخير في ربط هذه العلوم ببيئتها الملازمة لها، والأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية المحلية أصبح مطلباً ضرورياً وعاجلاً اليوم للخروج بهذه العلوم من الأزمة الحادة التي تعاني منها، وذلك دون التخلي عن مطلب مواكبة التطورات المنهجية الحاصلة في مجال العلوم الاجتماعية في العالم، أي يكون ذلك بالتكامل بين الجانبين دون إفراط أو تفريط.

الكلمات المفتاحية: علوم اجتماعية، علم النفس، تراث عربي إسلامي، تأصيل، تأصيل إسلامي.

Abstract:

The present paper aims to analyzing the reality of the teaching of social sciences -including psychology- in our Arab countries, the social sciences taught in our universities today is a imitation of the Western model, and is considered the most important factor Which cause to the crisis now That occurred in this science, which make them unproductive.

The enrichment of Social Sciences, including Psychology by taking advantage of the Arab and Islamic heritage and the employment of the latter in linking these sciences with their environment, and taking into account local cultural dimensions become necessary and urgent today in order to get out of this science from the acute crisis, Without giving up the methodological developments in the field of social sciences, which is that integration between the two sides without excess or negligence.

Key- word : social sciences, psychology, Arab and Islamic heritage, rooting, Islamic rooting.

مقدمة:

يشهد العالم في العصر الحديث سيطرة الحضارة الغربية بثقافتها وقيمها وأدواتها التكنولوجية. ورغم التقدم التكنولوجي الباهر الذي حققته هذه الحضارة والذي توفر من خلاله رخاء مادي كبير للإنسان، إلا أنها في المقابل فشلت في تحقيق الرخاء النفسي لهذا الإنسان بل ذهبت إلى أبعد ما يمكن في إحداث شقائه النفسي وإصابته بمختلف الأمراض النفسية التي ما فتئت تزيد تنوعا واستعصاء على العلماء والمشتغلين بحقل الرعاية النفسية والاجتماعية، فهناك فرق واضح بين التفوق العلمي الذي سجلته هذه الحضارة في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة وبين ما حققته في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ونتيجة للصراع المير الذي حدث في أوروبا بين الدين والذي كانت تمثله الكنيسة وبين العلم والذي كان يمثله مجموعة من العلماء الذين اعترضوا على الكنيسة وقوانينها الجائرة آنذاك والذي انتهى بانتصار فريق العلماء، فقد تم في الأخير فصل الدين عن العلم وأصبح التفسير الديني في كل ما هو من اختصاص العلم تفسيراً متجاوزاً. وازداد رسوخ هذه القناعات بعد أن حقق العلم التجريبي إنجازات باهرة تغيرت بها ظروف الحياة نحو الأحسن، وتحولت المعرفة عن طريق المنهج التجريبي إلى إيديولوجية في فهم الكون والإنسان (عز الدين توفيق، (يونيو 1988)).

إن الكثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في العالم العربي، قد تولد لديهم منذ وقت طويل شعور قوي بالتناقض الكبير بين الأسس والمسلمات التي يقوم عليها بناء العلوم الاجتماعية الحديثة والتي يقومون بتدريسها من جانب، وبين التصور المتعلق بطبيعة الإنسان وأصل الوجود.. الذي نشئوا عليه والذي يستند غالباً إلى خلفية

مصدرها الدين الإسلامي الذي تدين به أغلب الشعوب العربية، وقد ترتب عن ذلك القصور في فهم العلاقات والنظم الاجتماعية من جانب آخر. ويمثل غياب الإسهام النظري العربي في الإطار العالمي للعلوم الاجتماعية، واحدة من أهم مشكلات العلوم الاجتماعية في العالم العربي، علماً أن هذه النظريات الكلاسيكية التي مازالت تتداول في تفسير التغيرات الحاصلة، تعتبر وليدة الظروف التاريخية والأوضاع الطبقيّة التي نشأت في ظلها وقدمت تفسيراتها، وقد اضطبغت هذه النظريات بتوجهات إيديولوجية، ولم تجعل من العالم مجالاً لتحليلاتها ولم تتسع مقولاتها لتفسير العولماتية بين المجتمعات.

إن البحث في الظواهر الإنسانية في العالم العربي لم ينشأ بالآليات والوسائل العلمية في العالم العربي، مثل ما حصل في التاريخ الغربي، بل نشأ في سياق عملية تقليد أفرزتها متغيرات خارجة وافدة، ولذلك ظل الجهد الفكري في ميدان العلوم الاجتماعية في أطواره المختلفة يدور في حلقات متتابعة من الترجمة والاقتراس والمحاكاة دون أن يتجاوز ذلك إلى مرحلة الفكر الذاتي في ضوء خصوصيات المجتمع العربي، وتركز اهتمام الباحثين والعلماء على قضايا قد تكون ذات أهمية في بلادها الأصلية، بينما تفتقر إلى الأهمية في مجتمعاتنا الناقلة لها.

وإذا كانت مفاهيم النظريات الغربية تشهد باستمرار حالة من الحراك، فمن باب أولى أن يحدث هذا الحراك في مفاهيم النظريات أثناء محاولة تطبيقها على الواقع الاجتماعي العربي نظراً لاختلافه عن الواقع الاجتماعي الذي نشأت فيه هذه النظريات.

والمتأمل لكثير من المفاهيم على مستوى العلوم الاجتماعية والإنسانية، يجد أنها تنتمي لماكينة الإنتاج المعرفي الغربي أو غيره من المناطق الجغرافية، وهذا أحد أهم مؤشرات الأزمة الحادة التي تنتاب العلوم الاجتماعية في العالم العربي، متمثلة في

التبعية النظرية للحقل المعرفي الغربي، وذلك على المستويين النظري والمنهجي، ومن مظاهر هذه التبعية التقليد والنسخ الأعمى لمناهج المعرفة الغربية وإعادة إنتاج فكرها، أو مجرد استهلاكها دون أدنى تساؤل أو مراجعة نقدية. (سلطان بلغيث، 07). (2014. 08)

فعندما تأسست العلوم الاجتماعية في جامعات البلدان العربية والإسلامية، لم يحاول الرواد الأوائل استعمال الحس النقدي والمنطق العملي، وإنما نقلوا مناهج الغرب كما تعلموها. إن إشكالية المنهج هي إشكالية النشأة والتأسيس، كما أن تكوين العلوم الاجتماعية عندنا حصل خارج السياق التاريخي والمجتمعي، ولذلك فهي لا تعبر عن عقلية العرب والمسلمين ولا عن واقعهم، كما أنها لا تعكس صورة التطور الحقيقي للمجتمعات الإسلامية، بل تعبر مضمونا ومنهجاً عن تجربة المجتمعات الأوروبية.

ومما يدعو للأسف أن هذه المناهج بمضامينها المعادية والمتحيزة، تدرس لطلبة الجامعة، وتؤخذ على أنها محض علوم ومعارف موضوعية عالمية. تلخص حقيقة المعرفة وتنشئ التصور السليم المتصل بالعالم. مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن ميدان العلوم الاجتماعية في الغرب شهد في العقود الأخيرة ظهور تيارات نقدية وتوجهات تمردية تستهدف المناهج الكلاسيكية، وتقترح مناهج جديدة تواكب التطورات الأخيرة للمجتمعات الغربية، فإن كتابنا وباحثينا وأساتذتنا الجامعيين مازالوا يدورون في فلك تلك المناهج الكلاسيكية المتجاوزة، بل يستमितون في الدفاع عنها. وينتج عن هذا الموقف، تخلف واضح ومذهل عن الإسهام في صياغة نهج الدور الحضاري للعلوم الاجتماعية، وهو دور تتحقق ماهيته بصورة دقيقة عندما يوضع في إطاره المجتمعي، ذلك الإطار الذي يستمد مقوماته من خصوصية

المجتمع، وتفرد بنائه وتميزه وهويته الاجتماعية والسياسية، فضلا عن تميزه الديني والثقافي (عبد الله الشارف، (د.ت)).

لذلك تولدت حاجة ماسة لإعادة النظر إلى تلك المناهج والمسلمات التي بنيت على أساسها النظريات الغربية والتي يقوم عليها تدريس العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، فعدم إخضاعها للنقد أو التحليل العلمي المنهجي، ترتب عنه وجود هوة بين المقررات الدراسية التي يتلقاها الطالب في الجامعة وبين الواقع الاجتماعي والنفسي للفرد العربي، وكذا انقطاع الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدماتية، الأمر الذي تمخض عنه عجز نسبي وأحيانا كلي في مواكبة هذه العلوم للتطور الذي تشهده مجتمعاتنا المحلية من ناحية تناول مشكلاتها، وتسليط الضوء على اهتماماتها وانشغالاتها، بدل استيراد كل ذلك من الغرب، لذلك عادة ما يقع الطالب في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في صراع ثلاثي الأبعاد - إن لم يكن أكثر من ذلك- صراع بين ما يتلقاه في الجامعة من مقررات دراسية، وما نشأ عليه من قيم ومفاهيم مختلفة وما يجده من معطيات بعد تخرجه على أرض الواقع.

1- تحديد مفاهيم البحث:

- العلوم الاجتماعية: تطلق هذه التسمية في الوقت الحاضر على عدد كبير من الدراسات، منها كثير من فروع علم النفس، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الحضارية، والاقتصاد والتاريخ والآثار والقانون المقارن، وفي الوقت ذاته يسود اقتناع بأن فروع علم النفس، والاجتماع والأنثروبولوجيا الحضارية تكوّن معا النواة المركزية لهذا المجال (مصطفى سويف، 2000، ص 62-63).

- علم النفس: يعرف علم النفس الحديث بأنه: العلم الذي يدرس السلوك والعمليات العقلية، أو إنه علم نشاطات الإنسان سواء كانت تلك النشاطات حركية

أو عقلية (معرفية) أو انفعالية (صالح حسن الداھري، وهي مجيد الكبيسي، (د.ت)).

- التأسيس: هو عملية بناء وتعد بمثابة خلق أو إعادة تأسيس للنظرية وهو يرتبط بالقدرة على إضافة شيء جديد إلى تراث الإنسانية، والجديد لا يعني بالضرورة الإتيان بأمر غير مسبوق وإنما قد يكون إعادة تأويل القديم، وتقديم رؤية جديدة من خلال إعادة التفكيك والتركيب والفهم المستجد الذي يؤدي إلى التطوير والتأسيس. (سلطان بلغيث، (د. ت)).

- التأسيس الإسلامي: يعرف التأسيس الإسلامي للعلوم الاجتماعية بأنه: "عملية إعادة بناء العلوم الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع والوجود باستخدام منهج يتكامل فيه الوحي الصحيح مع الواقع المشاهد بوصفهما مصدرين للمعرفة، بحيث يستخدم ذلك التصور الإسلامي إطاراً نظرياً لتفسير المشاهدات الجزئية المحققة والتعميمات الواقعية (الإمبريقية) وفي بناء النظريات في تلك العلوم بصفة عامة" (نزار العاني، (2008)، ص 26-27).

الخلفية الفكرية للدراسة

2- أسباب ضعف نظريات العلوم الاجتماعية:

إن من أهم أسباب ضعف نظريات العلوم الاجتماعية وعجزها عن التوصل إلى فهم الإنسان والمجتمع، ما يلي:

- أنها أخرجت كل ما لا يخضع للملاحظة الحسية من نطاق الدراسة، فاستبعدت تماماً الجوانب الروحية المتعلقة بصلة الإنسان بربه من نطاق الدراسة العلمية، وبذلك أهملت قطاعاً كاملاً من العوامل الحاكمة في تفسير السلوك البشري والتنظيم الاجتماعي.

- أنها استبعدت الدين والوحي كمصادر للوصول إلى المعرفة العلمية الصحيحة، وذلك نتيجة لما شاب الديانات السائدة في الغرب فيما يتصل بنظرها للعلم وفي تعاملها مع رجاله.

- أنها زعمت لنفسها حياداً قيمياً لم تلتزم به في الواقع، فاتحة المجال لاعتبار قيم الثقافة الغالبة (الثقافة الغربية) بمثابة المعيار الذي يقاس إليه كل تقييم إنساني، متجهة إلى نسبية قيمية أضاعت كل تقييم.

- إن اعتبار الاختبار الصارم للأفكار في الواقع "المحسوس" هو الأساس الوحيد للمعرفة العلمية المعتمدة من الخطأ بمكان، ويؤكد ذلك الصورة الواقعية التي تعيشها العلوم الاجتماعية والتي تشير إلى أن هذا الأصل قد تحول إلى اعتماد على "النظريات" التي تقوم في أساسها على التخمين والخيال والمضاربة العقلية، أكثر مما تقوم "فقط" على الحقائق الإمبريقية الحسية الصلبة، في نفس الوقت الذي ثبت لدينا فيه استعصاء تلك النظريات على الحسم بالرجوع إلى الواقع المحسوس (إبراهيم عبد الرحمن رجب، (1996)، ص 116-118).

3- مبررات تأصيل العلوم الاجتماعية:

إن كافة المناهج المتاحة والمسيطر عليها لدراسة أي قضية أو ظاهرة من ظواهر العلوم الاجتماعية، إنما تعود إلى نتاج الفكر الغربي في تطوره، حيث تستخدم هذه المناهج بلا أدنى مراجعة أو فحص. لذلك يستمد تأصيل العلوم الاجتماعية في البيئة العربية مبرراته مما يلي:

- إن البحث العلمي هو مجرد نشاط إنساني متأثر في نشأته وتطوره وفي صورته الحالية -كغيره من الأنشطة الإنسانية الأخرى -بالظروف التاريخية والاختيارات الثقافية والقيمية الخاصة بالمجتمعات الغربية التي تبلور فيها حتى وصلنا في صورته الحالية. وأنه إذا احتمل ظهور توجهات أخرى منبثقة من نظرات أخرى للكون والحياة

ودور الإنسان فيهما تختلف عن تلك التي سادت في الحضارة الغربية حتى الآن.. نظريات قد تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على تلك النظرة التقليدية خصوصا عند التعرض بالدراسة للظواهر الإنسانية.

- أن نظريات العلوم الاجتماعية، التي تبلورت في إطار المنهج العلمي التقليدي المستمد من الفلسفات المادية والوضعية التي تسود الفكر في المجتمعات الغربية قد سارت في طريق مسدود لم تستطع تجاوزه في محاولات للتوصل إلى فهم واقعي للنفس الإنسانية والسلوك الفردي والاجتماعي والنظم والترتيبات المجتمعية، يشهد بذلك ما تعانيه تلك المجتمعات المتقدمة ذاتها من مأس إنسانية ومشكلات اجتماعية عميقة يبدو ألا أمل في حلها من خلال المنظور السائد، وهذا يعطي قدرا كبيرا من المصادقية لقول من قالوا بوجود انحياز خطير في النظرة التقليدية الغربية للعلم والمنهج العلمي، يتمثل في الاقتصار على دراسة ما يمكن مشاهدته باستخدام الحواس، وإغفال أي معارف ذات مصدر فوق-بشرى كالمعارف الدينية، وأن هذا التجاهل للمعارف هو السبب الأساسي في ذلك القصور والعجز الذي تعاني من العلوم الاجتماعية، وأنه لن يمكن التوصل إلى فهم حقيقي متكامل للإنسان إلا بالرجوع إلى ما علمه إياه خالقه، إضافة إلى ما أعطاه القدرة على دراسته واستخلاص أحكام صحيحة حوله.

- أن النجاحات التي حققها المنهج العلمي التقليدي قد انحصرت في نطاق العلوم المسماة بالطبيعية، والظواهر التي تنصب عليها الدراسة في العلوم الاجتماعية تختلف عنها في العلوم الطبيعية، ولقد كان هذا يتطلب إعادة نظر منذ زمن بعيد في الافتراضات الضمنية التي قام عليها المنهج في العلوم الطبيعية حتى يصبح ملائما للدراسات الاجتماعية-لولا الأمل المفرط من جانب المتخصصين في العلوم الاجتماعية في إمكانية تحقيق نفس القدر من النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية من جهة،

ولولا حرصهم على إظهار العلوم الاجتماعية بمظهر العلوم المنضبطة لتحقيق نفس المكانة العلمية الرفيعة لتلك العلوم للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

- لقد ظل تطبيق المنهجية الغربية بتنوعاتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا باعتبارها مناهج بحثية قابلة للنقد والمراجعة، بل طبقت باعتبارها مسلمة لا يرقى إليها شك وغير قابلة للنقد، ورغم أن هناك محاولات -على ندرتها- قد أخذت على عاتقها نقد هذه المناهج فإنها في جوهرها ظلت تمارس هذا النقد الجزئي من على أرضية الغرب ذاته، وما تبع ذلك من تعديلات جزئية على المنهجية ذاتها (سيف الدين عبد الفتاح، (د.ت)، ص 13-14).

- لقد كان المسلمون أصحاب الريادة في ظهور المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الطبيعية في الماضي، وكانوا من أهم أسباب استنقاذ الحضارة الغربية من ضيق الدائرة المغلقة للقياس الصوري الأرسطي العقيم إلى سعة الاستقراء المنتج القائم على المشاهدة والتحقق من المشاهدات باستخدام الحواس.

- أن التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ومناهجها لا يعني تجاهل ما ثبت صدقه من حقائق علمية كما لا يعني التفريط في المناهج والأدوات، والتعميمات الإمبريقية الصحيحة التي استخدمت في التوصل إلى تلك الحقائق والتعميمات، ولكنه يعني "استكمال" ما ثبت وجوده من نقص فيها، سواء من حيث التوجه العام للدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية أو من حيث أنواع الظواهر التي تخضع للدراسة، بما يعيد العلوم الاجتماعية عامة إلى جادة الطريق، وبما يزيد من فاعليتها في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية من جهة، وبما يمهد الطريق من جهة أخرى أمام الممارسين العاملين في مجالات الخدمة الاجتماعية وغيرها من مهن المساعدة الإنسانية لبناء ممارساتهم على ما يصلح لمجتمعاتهم بل ويصلح لكل الناس لو كانوا يعملون من قاعدة

علمية صحيحة غير مبتورة أو مختزلة (إبراهيم عبد الرحمن رجب، (1996)، ص36-37).

كما يرى الباحث عز الدين توفيق أن الحاجة إلى التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية وخاصة علم النفس، تفرضه عدة ضرورات، أهمها ما يلي:

- ضرورة نفسية: فهناك حواجز نفسية تكونت لدى المهتمين بعلم النفس من المسلمين تحول بينهم وبين التعامل مع التفسير الإسلامي لظواهر السلوك، ولقد عاش علماء النفس والباحثين المسلمين في عقولهم ذلك الصراع الذي قام بأوروبا بين العلم والدين. وتبنوا بسبب ذلك موقفا ينظر للتفسير الديني بوصفه مقابلا للتفسير العلمي، لذلك من شأن هذا التأصيل أن يسهم في تكسير تلك الحواجز.

- ضرورة لغوية: فالمصطلحات التي يستعملها علم النفس المعاصر ترجع في أصولها إلى لغات الغرب، وبعضها مقتبس عن أساطير يونانية، وترجمتها الحرفية إلى اللغة العربية دون الانتباه إلى معانيها الأصلية، ودون البحث أولا عن مقابل لها في اللغة العربية وكتابات العلماء المسلمين، تبعية فكرية وثقافية، وهذا التأصيل سيمكن علماء النفس المسلمين من مراجعة هذا الأسلوب في الترجمة والقيام بدراسة نقدية لكل مصطلح بغية تكوين قاموس مستقل لعلم النفس الإسلامي.

- ضرورة علمية وحضارية: فعلماء النفس المسلمون كثيرون وجمعياتهم متعددة لكنها متباينة لتباين المدارس التي ينتمون إليها، وفكرة تأصيل علم النفس إسلاميا ستكون أداة لتوحيدهم وتعاونهم، وإجراء حوار بينهم يرتبون به أولويات المجتمع المسلم ويتفقون على كيفية تجعل علم النفس في خدمة الأهداف الحضارية للأمة.

كما أن هذا المشروع سيكون حافزا لدراسة التراث الإسلامي الذي تناول القضايا المتصلة بموضوعات هذا العلم، وقراءته قراءة موضوعية، تنطلق من فهم عميق للأصول التي انطلق منها علماء الإسلام عندما دونوا أبحاثهم تلك، ونقد هذا التراث

علميا وإسلاميا، بلغة سيكولوجية معاصرة تقرب هذا التراث وتعرف به وتيسر الاستفادة منه.

- حاجة إنسانية: فتأصيل علم النفس سيضيف بعدا جديدا لنقد علم النفس المعاصر، لأنه يناقش الأسس التي يقوم عليها وليس فقط النظريات التي قال بها، وهذا النقد سيغني أبحاث هذا العلم ويدفع بها إلى الأمام، فعلم النفس في أصله ملك للإنسانية، ويمكن لأي أمة أن تساهم في تصحيح مساره وتطوير مناهجه وإغناء موضوعاته وأبحاثه.

فالمسلمون طبقوا قواعد المنهج التجريبي على العلوم الأخرى إضافة إلى تطبيقه على العلوم الإسلامية، لكنهم لم يحولوه إلى إيديولوجية في المعرفة، ومهمة علم النفس في ضوء التأصيل الإسلامي الآن هو ضبط العلاقة بين المعرفة الحاصلة من طريق الوحي والحاصلة من طريق العقل والحاصلة من طريق طريقيهما (عز الدين توفيق، 1988).

4- الوضع الحالي لتعليم علم النفس في الجامعات العربية:

4-1- واقع التعليم في الجامعات العربية:

مع بداية العصر الحديث اهتمت العديد من الدول العربية بإنشاء الجامعات وتطوير نظام التعليم، ولقد اهتمت معظم الجامعات العربية الحديثة بتدريس العلوم الطبيعية بمختلف تخصصاتها الفرعية بالإضافة إلى العلوم الإنسانية والآداب رغبة منها في تطوير المعرفة النظرية والسعي إلى تحليل التراث الاجتماعي والفكري والحضاري، والعمل على حل مشكلات المجتمع المحلية.

لكن ما يلاحظ في النموذج العربي هو وجود هوة كبيرة بين الجامعات كمؤسسات اجتماعية وبين المؤسسات المجتمعية والصناعية والثقافية الأخرى، تلك الهوة التي تزيد من تفاقم مشكلات التعليم الجامعي العربي، كما يزيد من اتساع هذه الهوة كثيرا

بعض السياسات العامة اتجاه الجامعات الأمر الذي نتج عنه بعد الجامعة عن أهدافها ووظائفها الأساسية التي أنشأت من أجلها، مما أدى إلى نقص هيبة الجامعة ومكانتها في المجتمع.

ويتسم النموذج العربي - على غرار سائر جامعات العالم الثالث - بخصائص لا تنموية من بينها:

- اعتمادها على استيراد نماذج الجامعات الأوروبية والأمريكية، فلقد استمرت معظم أنظمة التعليم العربية تتبع نفس سياسات التعليم العام والجامعي الموجودة في الدول الغربية متمثلة في مصادر البحث العلمي المختلفة ويشمل ذلك الوسائل المعرفية الحديثة المعتمدة من قبل الجامعات، دون مراعاة لظروفها الاجتماعية والثقافية والدينية.

- من مظاهر تواكل الدول العربية واعتمادها على المعرفة الغربية، التوقف عند ثمار هذه المعرفة والعجز عن ابتكار تكنولوجيا ذات مستوى علمي وتقني مقبول، وعدم التخطيط لسياسة بحثية شاملة تقوم على أسس علمية ويكون لها إجراءات على المستوى الميداني. إن مثل هذه المظاهر، لا جرم أنها تتركس التبعية الثقافية للمصادر المعرفية والثقافية الغربية وما يتبع ذلك من سائر أصناف التبعية خاصة بعد أن تؤكد ارتباط المعرفة بالثقافة، وأن المعرفة في حد ذاتها قوة.

- ضعف استقلالية الجامعات العربية، فجامعات الدول العربية تتعرض لثقل الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل حكوماتها وذلك لخضوعها للدعم المالي الذي تقدمه لها سلطاتها المحلية العليا.

- البحث العلمي وظيفة هامشية لدى جامعات الدول العربية شأنها شأن دول العالم الثالث، فأغلبها لا يزال يعاني قصورا وظيفيا في القيام بمتطلبات التدريس والبحث العلمي إذ أصبحت وظيفة الجامعة مقصورة على السعي الحثيث والجهد المضني

للاستجابات للطلبات المكثفة المتزايدة على المقاعد البيداغوجية للطلبة في كل سنة جامعية جديدة، فاهتمام جامعات الدول العربية بالبحث العلمي قليل جدا إذا ما قارناه بنظيره في الدول المتقدمة ويظهر ذلك جليا بالنظر إلى الإعتمادات المالية المخصصة لوظيفة البحث العلمي في هذه الدول والتي هي قليلة جدا وهزيلة.

- تفتقد السياسات التعليمية الجامعية بالدول العربية للرؤية الواعية بدور الجامعات وتنوع وظائفها في المجتمع الحديث (ياسمينه خدنة، (2007- 2008)، ص53- 56).
إن هذه الخصائص التي تميز المؤسسات الجامعية في الدول العربية، تفسر بلا شك تخلف نماذج الجامعات في هذه الدول.

2-4- تاريخ وواقع تعليم علم النفس في الجامعات العربية:

إن عمر علم النفس الحديث في العالم العربي ربما تجاوز مائة سنة حسب يوسف مراد (1975) الذي جعل البداية المقالات والبحوث النفسية التي نشرتها مجلة المقتطف ودور النشر الأخرى لبعض الهواة في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، وكان معظم ما نشر منها عبارة عن اختصار وترجمة لبعض البحوث المنشورة في أوروبا، الهدف منها توعية الإنسان العربي بهذا الفرع من فروع المعرفة. أما البداية الحقيقية لعلم النفس في العالم العربي فهي بعد نشأة أقسام علم النفس وعودة الطلبة المبتعثين لدراسة علم النفس.

ورغم هذه البدايات المبكرة لم يتكون لدينا تراث نفسي عربي، وما نشر منه كان إما ترجمة للتراث النفسي الغربي أو تأليفا، ولكنه ضمن أطر علم النفس الغربي ومبني على أصوله، فهو غريب عن ثقافة الأمة وحضارتها. ويعبر عن هذه القضية الباحث (الغالي أحرشواو، 1994) بقوله: "إن خطابنا السيكولوجي لم يتجرد بعد عن الدور الذي يلعبه كوكيل فرعي لمدارس واتجاهات سيكولوجية لا علاقة لها بخصائص الإنسان العربي وبمقوماته الأساسية".

وهناك عدة أمور يتعرض لها طلبتنا خلال دراستهم لعلم النفس يبدأ أولها في
الدرس الأول الذي يتناول تعريف علم النفس، حيث يعرف له العلم ويبين له أن
المنهج العلمي يتميز بجمع الوقائع والمعلومات عن طريق الملاحظة المنظمة والملاحظة
الموضوعية والملاحظة التي يمكن التحقق من صحتها.. " وما دون ذلك فليس علما.
كذلك يتلقى طلبتنا في علم النفس، تاريخ هذا العلم بدءا من الإغريق وما قدمه
أفلاطون وأرسطو ثم ينتقل إلى الفكر الأوروبي الحديث دون التعرّيج على تراث
الإنسانية الأخر وتراث الحضارة العربية الإسلامية، وإن تم تناول شيء من إسهامات
العلماء والباحثين العرب والمسلمين في علم النفس فيتم دراسته على أساس أنه
تراث عقيم لا نسل له وكأن ليس بينه وبين العلم الحديث نسب، وكأن المنهج
التجريبي لم يكن نتاج ذلك التراث، وكأنه مرحلة وانتهت لا علاقة له بما نحن فيه
الآن.

وطريقة التدريس هذه لها أثر في تكوين الطالب الفكري والنفسي، ولعل من أولى
آثارها حياة الاغتراب التي يعيشها الطالب العربي والمسلم وقطع صلته بحضارته
وموطن اعتزازه ومصدر هويته. وهذا مما لا شك فيه أنه يعيق مسيرة علم النفس في
العالم العربي، كما أن كثيرا من علماء النفس والباحثين العرب يعيشون صراعا
داخليا بين المعتقدات والقيم التي نشئوا عليها وما يدرسونه من نظريات نفسية
(عبد الله بن ناصر الصبيح، (2009)، ص25-27).

فعلم النفس وجميع العلوم الاجتماعية التي تدرس في جامعات البلاد العربية
والإسلامية، هي علوم غربية في فلسفتها ووجهتها، أسس نظرياتها علماء غربيون على
أساس نتائج وبحوث ودراسات أجريت في مجتمعات لها أساليبها الخاصة في الحياة
والتفكير، ولها فلسفتها الخاصة من طبيعة الحياة. وفي طبيعة الإنسان ورسالته في

الحياة، ولها معاييرها الخاصة من دور الدين في حياة الإنسان، ولا شك أن لهذه العوامل تأثير في توجيه الدراسات النفسية التي تجرى في هذه المجتمعات. كما أن هذه العلوم نقلت إلينا دون إخضاعها للتحليل النقدي لمعرفة مدى اتفاق مفاهيمها ونظرياتها مع مبادئ ثقافتنا، ويرجع ذلك إلى أن علماءنا الذين تخصصوا في هذه العلوم، هم في الأغلب درسوا في الجامعات الغربية، كما أن معظمهم غير ملم بالتراث النفسي العربي الإسلامي (محمد عثمان نجاتي، 2001)، (49-51).

ويرى الباحث فتحي بن سلامة أنه يجب إدراج الثقافة العربية والحضارة الإسلامية بوصفهما من روافد الفكر، في إطار فكر الإنسانية، والعمل على عدم إبقائهما موضوعا جامدا سالبا كموضوعات المعرفة الإثنولوجية، ولكي يكون بالإمكان إنجاز هذا العمل بنجاح، ينبغي أن يقوم باحثون ومفكرون عرب بوضع ثقافتهم في صلب الإشكالات الكبرى التي يطرحها الفكر والمعرفة في العصر الحالي (فتحي بن سلامة وآخرون، 2008)، ص13).

ويقترح الأستاذ علي زيعور حول مجال التأريخ والتخطيط للمدرسة العربية في علم النفس، التوصيات التالية:

- إعداد رسائل في قسم الدراسات العليا، تدرس تاريخ علم النفس في الجامعات العربية تدرس كلا على حدة، ثم من حيث الترابط والمقارنة تجاه مجتمعهما.
- إعداد رسائل تدرس المنتجين في ذلك العلم (في الإنسانيات..) وترتكز على تعاون الجامعات العربية.
- إعداد لوائح بالكتب المترجمة، مع الإشارة إلى تاريخ ظهورها، وإلى طبعاتها، وأماكن ترجمتها أو نشرها.

- دراسة تاريخية لظهور المصطلحات النفسية ولتطورها، وللقواميس المختصة المفردة لذلك والملحقة بالكتب الموضوعية والمترجمة.
- دراسة المجالات أو الدوريات والمؤتمرات العربية المتخصصة في العلوم النفسية.
- تضع كل جامعة عربية تاريخا لعلم النفس يكون خاصا بها، منطويا على المؤلفات التي أنتجتها وعلى عطاءاتها بعامة.
- يوكل إلى لجنة من الاختصاصيين واجب الضبط العام، ثم إعداد التوليفة الكبرى (علي زيعور، (1993)، ص 231-232).

5- الأزمة المنهجية في علم النفس، مظاهرها وأسبابها:

تواجه مشكلة الموضوعية علماء النفس بوجه أكثر تعقيدا من ذلك الذي تواجهه به سائر العلماء في مجالي العلوم الفيزيائية والبيولوجية، ويرجع السبب الرئيس في هذا الفرق إلى التعقد النسبي في طبيعة الظاهرة النفسية، مما يجعلها تستعصي في كثير من الأحيان على طرق المشاهدة النظامية في العلوم الفيزيائية والبيولوجية، ومن ثم يستلزم ابتكار طرق خاصة تناسب طبيعة هذه الظاهرة النفسية، دون أن تخرج في نهاية الأمر من عن نطاق المعنى الأساسي لمفهوم المشاهدة العلمية (مصطفى سوييف، (2000)، 70-71).

كما أن أشد أزمة يعيشها علم النفس المعاصر هي غياب الإطار النظري الموحد عن الرؤية النفسية، فالنظرية في علم النفس المعاصر تنطلق عادة من وجهة نظر صاحبها أولا، وخبراته الشخصية ثانيا، والتأثيرات البيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعيشها ثالثا، ومن التراكم المعرفي لعلم النفس رابعا. وكل هذه القواعد الأربع تزيد في الاختلاف وتدعو إلى التباين والتناقض لتشكل أزمة كبيرة لهذا العلم (نزار العاني، (2008)، ص 123).

يقول أحد علماء النفس المعاصرين أ. ل. زانجويل: " وعلم النفس اليوم لديه من التحديات من عالمنا العصري ما لا يستطيع أن يهمله، على أن هدفه الأساسي اليوم كما كان دائما هو صوغ الآراء والمبادئ العلمية. والهدف الأول لعلم النفس هو فهم الطبيعة البشرية، وغايته الثانية هي خدمة الجماعة".

كما صرح في موضع آخر في كتابه (مدخل إلى علم النفس الحديث)، أن علماء النفس مازالوا إلى حدّ كبير في مرحلة اختبار منهاج البحث التجريبي وما استطاعوا بعد الادعاء البتة بأنهم عبّروا عن مشاكل الشخصية الإنسانية بأي عبارة محددة واضحة منتظمة (مصطفى حلبي، (2005)، ص142- 143).

ويذهب نزار العاني في تناوله لأساس أزمة علم النفس المعاصر والتي يرى أنها تكمن في إطاره العلماني المادي الذي أسقط عنه الجانب الروحي أو الإيماني الغيبي، والذي يشكل الجزء الحتمي المتمم الآخر من دوافع الإنسان وسلوكه ومعتقداته ونظرته للحياة من ناحية، ولنفسه من ناحية ثانية، ولعلاقته مع الآخرين من ناحية ثالثة (نزار العاني، (2008)، ص127).

ويذهب (إبراهيم رجب، 1996) إلى أن هناك قضيتان كان لهما أكبر الأثر في حدوث تلك الأزمة في العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، وهما:

- إهمال تلك العلوم للعوامل الروحية والدينية وإنكار دورها كمسببات وعوامل فاعلة في إحداث السلوك الإنساني.

- دعوى الموضوعية، والزعم بأن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تكون متحررة من القيم (إبراهيم عبد الرحمن رجب، (1996)، ص64).

يقول د. محمد عثمان نجاتي: "إن علماء النفس المحدثين بتبنيهم مناهج البحث في العلوم الطبيعية، قد حصروا أنفسهم في دراسة الظواهر النفسية التي يمكن

فقط ملاحظتها ودراستها دراسة موضوعية، وتجنبوا البحث في كثير من الظواهر النفسية الهامة التي يصعب إخضاعها للملاحظة أو البحث التجريبي". ويستطرد شارحا خطأ هذا المنهج القاصر فيرى أنه يغفل الاختلاف الكبير في طبيعة تكوين الإنسان الذي يتميز عن الحيوان بالروح، فترتب عن ذلك إغفال دراسة كثير من الظواهر السلوكية الهامة في الإنسان التي تتناول النواحي الدينية والروحية (مصطفى حلبي، (2005)، ص108).

وفي نفس السياق صرح الباحث دومينيك لوكور Dominique Leccourt عن تعسفية الفصل بين المعرفة والمعتقد يقول: "منذ عصر الأنوار، ونحن في أوروبا، نعيش خرافة قاتلة تقوم أساسا على اعتبار أن التقدم العلمي يؤدي لا محالة إلى تراجع المعتقدات" (سلطان بلغيث، (2011)).

فاستمسك بعض العلماء وبعض الهيئات العلمية اليوم بذلك الموقف المعادي للدين والوحي لم يعد له ما يبرره -علميا- بعد التطورات الحديثة في العلوم البيولوجية وفي فهم الطبيعة الإنسانية التي بدأت تتراكم نتائجها منذ أوائل السبعينات الميلادية من هذا القرن، والتي أدت إلى ثورة شاملة في فلسفة العلم، ولم يعد ذلك التمسك بالقديم ذا وظيفة مفيدة لتقدم العلم ذاته بعد تلك التطورات الحاسمة التي أثبتت خطأ النظرة الوضعية المادية وقصورها عن فهم الظواهر الإنسانية (إبراهيم عبد الرحمن رجب، 1996، ص67).

ومما سبق يتبين لنا أنه لا يمكن لنظريات العلوم الاجتماعية أن تصل إلى فهم الإنسان وتفسير سلوكه تفسيراً صحيحاً ما دامت تستبعد عن قصد ذلك القطاع الرئيسي من قطاعات المتغيرات المؤثرة تأثيراً حيوياً على السلوك ألا وهو القطاع المتعلق بتأثير العوامل الروحية، التي تتصل أساساً بوعي الإنسان بوجوده في هذا الكون، وتسأله الدائب عمّن خلقه وصوره، وسخر له ما سخر من الكائنات، ثم معرفته

بخالفه، وما تستثيره تلك المعرفة من شعور بالحاجة إليه والرجاء فيه والخوف منه، باعتبار هذه الوجدانات هي المحرك للنزوع والإرادة والسلوك الواقعي.

يقول ألين بيرجن Bergin في مقاله عن (العلاج النفسي والقيم الدينية): "إن كلا من الاتجاهين النفسي والإنساني يبدي عدم اكتراث نسبي بالله، وكذا بعلاقة البشر بالله، ولا يرى إمكانية وجود تأثير للعوامل الروحية على السلوك.. ولذا فإنهما يستبعدان ما يعد واحدا من أكبر الأيديولوجيات الفرعية في المجتمع، وأقصد بذلك التصورات الدينية الإيمانية التي يعتنقها المؤمنون بالله ويحاولون في إطارها توجيه سلوكهم وفقا لما يدركون أنه قد شرعه لهم. وفي ضوء هذا التحليل فإن بيرجن يدعو رجال العلاج النفسي إلى تبني اتجاه ثالث بديل يطلق عليه هو "الواقعية الإيمانية" وهو اتجاه يراه ضروريا لتحقيق فاعلية العلاج مع الأشخاص المتدينين من جهة، كما يراه محققا لبعث الحياة في المجتمع ككل من جهة أخرى.

ويوضح بيرجن المسلمات التي يستند إليها هذا الاتجاه البديل فيقول: "إن أول وأهم تلك المسلمات هي أن الله موجود، وأن البشر هم من خلق الله، وأن هناك عمليات روحية غير منظورة يتم من خلالها الارتباط بين الله والناس".

أما إدوارد كاندا فقد أثبت الفائدة الكبرى التي تعود على الأخصائيين الاجتماعيين إذا تضمنت برامج إعدادهم مثل هذه المادة موضحا أن "الدين جانب من جوانب الثقافة والخبرة الإنسانية، وأنه يؤثر على السلوك الفردي والجماعي، وأن كل إنسان له حاجات روحية تتصل بإيجاد معنى وهدف لهذه الحياة .. فالمعتقدات والممارسات الدينية غالبا ما تلعب دورا حاسما في فهم الإنسان لنفسه وللعالم من حوله خصوصا فيما يتعلق بالتوصل إلى نوع من المعنى والهدف في العلاقات بين الذات والآخرين، والبيئة، والحقيقة المطلقة .. إن الأخصائيين الاجتماعيين يحتاجون للحصول على إعداد يمكنهم من التعامل مع الجوانب الدينية والروحية في الخبرات التي يمر بها

عملاؤهم مثلها في ذلك مثل بقية الجوانب الأخرى" (إبراهيم عبد الرحمن رجب، 1996، ص70).

ولكن العديد من الشواهد قد بدأت تشير الآن إلى اهتمام متنام بالجوانب الروحية والدينية في الخدمة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

يقول ماسلو وهو صاحب نظرية هرم الحاجات التي لاقت قبولا واسعا في الأوساط العلمية: "أعلى القيم هي التي تتصل بالحياة الروحية.. لهذا تعتبر مادة مناسبة للدراسة والبحث العلمي فهي ذات وجود (حقيقي) في عالم الطبيعة".

ويقول أيضا: "إن الحياة الروحية تعتبر جزءا لا يتجزأ من جوهر الإنسان، وأنها تعتبر الخاصية التي بدونها لا تكتمل الطبيعة البشرية.. فهي جزء من كينونة الإنسان ومن إنسانيته، .. ورغم أنها قد استبعدت من نطاق الحقيقة الواقعة من جانب العلم الكلاسيكي المحايد قيميا الذي يسير وفق نموذج العلوم الطبيعية، فإن باستطاعتنا أن نستردها مرة أخرى لتصبح موضوعا للدراسة والتطبيق في نطاق العلوم الإنسانية".

ويعتينا من آراء ماسلو أنه يرى أن من الممكن دراسة الحياة الروحية للإنسان باستخدام الأساليب الملائمة كالاستبطان، وهو يشير إلى أن للحياة الروحية "إشاراتنا الداخلية" التي يمكن الاستماع إليها (إبراهيم عبد الرحمن رجب، 1996، ص72-76).

وهناك أيضا رأي ناقد يذهب إلى قصور علم النفس في دراسة النواحي الروحية في الإنسان، يقول إيريك فروم -وهو محلل نفسي معاصر- : "إن اهتمام علم النفس الحديث ينصب في أغلب الأحيان على مشكلات تافهة تتمشى مع منهج علمي مزعوم وذلك بدلا من أن يضع مناهج جديدة لدراسة مشكلات الإنسان الهامة. وهكذا أصبح علم النفس يفتقر إلى موضوعه وهو الروح، وكان معنيا بالميكانيزمات وتكوينات ردود الفعل والغرائز، دون أن يعنى بالظواهر الأساسية المميزة

أشد التمييز للإنسان كالحب والعقل والشعور والقيم" (إبراهيم عبد الرحمن رجب، 1996، ص144).

وفي ضوء هذه الآراء التي يعبرها علماء النفس متخصصون عن وجهات النظر النقدية لعلم النفس الحديث، يرى د. عثمان نجاتي أن دراسة تراث علمائنا يصبح عوناً لنا في تكوين نظريتنا الخاصة عن الشخصية الإنسانية، بحيث يجمع بين دقة البحث العلمي الأصيل والحقائق التي وردت في القرآن الكريم عن الإنسان، وهي حقائق يقينية لأنها صدرت عن الله تعالى خالق الإنسان (مصطفى حلي، 2005)، ص144).

6- تأصيل علم النفس في البيئات العربية والإسلامية:

لقد اعترف علماء النفس الغربيين بأن تأصيل علم النفس بالنسبة لدول العالم الثالث ضرورة لا بدّ منها، فقد كتب الباحثان Moghaddad من جامعة جورجيتاون الأمريكية و Harre من جامعة أوكسفورد بحثاً ممتازاً بعنوان: But is it science? أي "هل هو علم بحق؟" سخراً فيه ممن يعتقد بأن علم النفس الغربي يمكن "تصديره" لبلدان العالم الثالث كما ينقل إليهم علم الفيزياء والكيمياء والعلوم الدقيقة الأخرى، ونشر البحث في دورية World Psychologie في العدد رقم (78- 47: 1:4) في عام 1995.

وقد أكدوا في هذا البحث أن تدريس علم النفس الغربي في دول العالم الثالث دون تأصيل يعتبر أمراً لا أخلاقياً. كما ذكروا في بحثهما أن أمريكا الآن هي "القوة العظمى لعلم النفس"، وأنها تصدر للعالم الثالث نظريات وعلوم نفسية مشكوك في صلاحيتها حتى في أمريكا نفسها، كما تقوم بتخريج المتخصصين من دول العالم الثالث ليدرسوا في بلادهم هذه المواد النفسية غير الملائمة على أنها علم ثابت. وختماً

بحثهما بلفت الأنظار إلى أن هذا العمل غير الأخلاقي لا يأتي إلا بالتبعية والانهزام أمام الفكر الغربي، كما يعمق من التقاليد التي أرساها الاستعمار الأوروبي لتلك البلاد. إضافة إلى هذا نقرأ في الدورية ذاتها للعالم البريطاني أيزنك Eysenck من أن علم النفس الأمريكي الذي سيطر على أوروبا وبريطانيا هو علم بني على الدراسات التي أجريت على طلاب الجامعات الأمريكية، وأنه يجب تأصيله ليناسب البيئات الأوروبية. فإن كانت أوروبا وأمريكا تدعوان هكذا للتأصيل بالرغم من التشابه الكبير بين حضارتهما وبين أمريكا، فكيف بنا نحن في العالم العربي؟ (عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، ص15-17).

إن الأشخاص في أي مجتمع أو حضارة عادة ما يتعرضون – عمداً أو دون عمد- لخبرات مختلفة، ومن ثم تتطور لدى كل منهم قيم خاصة واتجاهات، ووجهات نظر متفردة وإدراكات متباينة تمس تصور الفرد لنفسه ولبئته. لذلك هناك على المستوى العالمي اهتمام واضح وجهد مكثف من قبل المختصين بالصحة النفسية وخبرائها، بدراسة العوامل الحضارية والشخصية من حيث دورهما في تطوير أساليب العلاج النفسي، وزيادة إمكاناته في تعديل السلوك، ففي الو. م. أ. مثلاً نجد اهتماماً بتطوير النظريات الرئيسية في العلاج النفسي ليتلاءم توظيفها لخدمة السود والأسويين والمكسيكيين والإسبان.. إلخ (عبد الستار إبراهيم، رضوى إبراهيم، (خريف 1996)). أما على المستوى العربي فالدراسات التي تنبع من واقع العالم العربي متواضعة وغير كافية.

وتثير مسألة استعارة النظريات الغربية وتوظيفها في العالم العربي مواقف متعددة تتراوح بين القبول والرفض والتوفيق بين هذين الموقفين، هذا الأخير الذي يحاول الجمع بين النقد والإبداع، فالاطلاع على الإنجازات العلمية في بلدان الغرب والانفتاح عليها ومتابعتها أمر مشروع، بل إنه مطلب أساسي، فالدراسة والتأهيل

العلمي في الجامعات العربية ليس أمراً معيباً في ذاتها، ولكن إذا كان محصلة ذلك في النهاية هي الركون التام إلى الصياغات النظرية الغربية دون الوعي بضرورة التنظير إليها في سياقاتها الخاصة فإن ذلك يفضي إلى استمرار اغتراب العلم واستمرار عجزه عن التعامل مع الطبيعة النوعية للمجتمعات العربية عامة (سلطان بلغيث، (07. 08 (2014)).

إن التحدي الذي يواجه المعنيين بالتأصيل في العالم العربي هو زيادة العناية بتحديد مفهوم التأصيل في جانبه النظري والعملي، إن تحديد الأسس العلمية التي يبني عليها التأصيل والضوابط الأخلاقية التي تضبط مسار العلم فلا يخرج عن نفع الإنسان إلى ضده، ركيزتان من ركائز تأصيل علم النفس، بل العلوم الاجتماعية عامة (بتصرف- عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، ص51).

ويقتضي التأصيل إنجاز جملة من الشروط المساعدة، يتعلق الأمر بما نسميه *الاستيعاب الإيجابي والنقدي للمرجعيات النظرية الموجهة لمسارات البحث العلمي في الظواهر الإنسانية* وإذا كانت خطوة الاستيعاب المتمثلة في الفهم والتعقل أساسية في باب التعلم من مرجعيات الآخرين، فإن خطوة النقد المرتبطة بها تعمل على تنميتها، وتمكن المحاور من وعي الفوارق، وهو الأمر الذي يهيء لإمكانية المشاركة في إعادة إنتاج المفاهيم والنظريات بإدخال المتغير الذاتي، حيث يؤدي النقد في النهاية إلى انطلاق مشروع في التركيب الجديد، مشروع إعادة الإنتاج القادر على استيعاب الظواهر المحلية ضمن صيرورة ومنظور النظريات المحصلة في تاريخ الممارسة العلمية كما تبلورت في التاريخ.

والنقد هنا يمثل أداة لتطويع المفهوم وذلك بجعله يستجيب لإمكانية استيعاب معطيات جديدة وظواهر مستجدة ضمن تاريخ مغاير، كما يتعلق بألية في الممارسة التأصيلية، تعمل على مجابهة الآلة المنهجية والنموذج المعرفي في العلوم الإنسانية

بمبضع النقد الإيستمولوجي، حيث يكون بإمكاننا أن نكتشف بواسطة هذه العملية وأثناء القيام بها أننا ننتج معطيات أولية جديدة، أو أننا نوسع معطيات قائمة، أو نقوم بتركيبات تسعفنا بفهم أكثر للموضوعات، واستيفاء أفضل لمتطلبات نبحثها بروح موضوعية.

وهناك إضافة إلى الشرطين المعرفيين السابقين شرط أعم يتعلق بالمستوى التاريخي المؤطر لمطلب التأصيل، وهو يرتبط بمشروع تدعيم الحداثة السياسية والثقافية والمجتمعية في أقطارنا العربية، بما يمهد لعقلنة المجتمع وعقلنة البحث في الظواهر الإنسانية، بواسطة إسناده بالمؤسسة بل بالمؤسسات الحاضرة والراعية لإرادة في البحث تتجه لإبداع ما يساهم في حل إشكالاتنا، وتطوير أوضاعنا بوسائل البحث العلمي المختلفة والمتنوعة. فلا يمكن أن ينتعش هذا البحث بدون إمكانيات مؤسسية ومالية داعمة، بل ومؤسسة لمجال هذا البحث، فبدون هذه المؤسسة بل المؤسسات ستظل خطوات البحث متعثرة، وهذا ينعكس بالضرورة على إرادة التأصيل (كمال عبد اللطيف، (د.ت)).

إضافة إلى هذا، فتحقيق التأصيل على أرض الواقع يتخذ مسارين:

أحدهما: البدء بالتطبيقات الجزئية من أجل الوصول إلى الإطار النظري الشامل، وهو ما يسمى بالتأصيل الجزئي، وذلك بتجزئة الموضوعات والقضايا والمجالات التي يتضمنها التخصص ثم بذل الجهود لتأصيل كل منها على حدة، ويرى أن خاتمة المطاف لهذا التأصيل هو بناء نظرية شاملة في التأصيل.

وثانیهما: هو بناء النظرية الكلية المعرفية أولاً أو ما يسمى بالتأصيل الشامل، ثم يكون التطبيق على الجزئيات بعد ذلك والربط بين النظرية الكلية والعلم المراد تأصيله.

ولا يمكن البدء في التأصيل من غير إطار معرفي، مع أننا يمكن أن نبدأ في التأصيل من غير نظرية نفسية شاملة، بل إن النظرية الشاملة هي وليدة مثل هذه الخطوات العملية.

والإطار المعرفي هو الخلفية الفلسفية أو الفكرية التي ينطلق منها الباحث في فهم العالم من حوله، وفي دراسة قضايا العلم وظواهره والحكم عليها وتقويمها. ويتكون الإطار المعرفي في علم النفس من ثلاث قضايا: قضية أصل، وقضيتان متفرعتان عنها، فالقضية الأصل هي ما يتعلق بنظرية المعرفة نفسها: طبيعتها وكيف نكتسبها، أما القضيتان الفرعيتان فهما التصور عن الكون والوجود، والتصور عن الإنسان (عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، ص 69-70). وقد اتسم الإطار المعرفي في علم النفس الغربي كنتيجة للصراع بين الكنيسة والعلم بثلاث سمات هي:

- المادية والإلحاد في المعرفة.
 - النسبية في القيم.
 - العلمانية في الحياة الاجتماعية.
- وهذه القضايا الثلاث هي التي وجهت وتوجه الفكر الغربي في مسيرته، وتحدد ما ينبغي للمنهج العلمي من تناوله
- (عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، ص 94-95).

وقد قدم الباحث **مالك بدري** رؤيته النقدية الشاملة لعلم النفس الغربي في دراسته التي قدمها إلى المؤتمر العالمي الرابع الذي أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الخرطوم في السودان عام 1407هـ، في هذه الورقة وضع مالك بدري المقبول والمرفوض من علم النفس، وبنى معياره هذا على أن علم النفس في الحقيقة علم تجريبي وفلسفة وفن، ويرى أننا نقبل ما كان منه ضمن العلم التجريبي بشكل

عام، ولكن نرفض خلفيته الفلسفية وبعض أساليبه وممارساته التي تتنافى مع ديننا"، أما ما كان منه ضمن الفلسفة وهو ما نجد في النظريات العامة عن الإنسان وطبيعته فنرفضه، ولكننا لا نستنكف عن الاستفادة من بعض جوانبها المفيدة، فليس هناك شرمحض في مثل هذه النظريات.

وأما علم النفس كفن أو حرفة دقيقة تحتاج إلى تدريب عملي وخبرة طويلة في الأداء، كفنون العلاج النفسي وتطبيق اختبارات الذكاء والتدريس، فإنه لا حرج علينا في تعلمها والإفادة منها إلا إذا ناقضت أساليبها ومقاصدها فكرنا الإسلامي.

وقد وضع مالك بدرى (1416هـ- 1996م) قاعدتين تحددان الموقف من علم النفس الغربي:

الأولى: كلما كانت المواد التي نأخذها من علم النفس الغربي أكثر اعتمادا على البحث التجريبي الميداني، فإنها تكون أكثر قبولا واتساقا مع الفكر الإسلامي.

الثانية: إنه كلما كانت المواد النفسية الحديثة تدرس جانبا محدودا من السلوك، كدراسة الإدراك الحسي، أو زمن الرجوع أو الذكاء، أو تأثير العقاقير العلاجية على السلوك..إلخ، كانت أكثر قبولا من الناحية الإسلامية.

إن هذا الإطار الذي حدده مالك بدرى إطار جيد، لكن لا بد من ملاحظة أن التجارب المعملية هي استجابة لأطر نظرية ومسلمات فلسفية ينطلق منها الباحث من حيث يشعر أو لا يشعر، كذلك فإن التجربة قد تتغير نتائجها تغيرا مذهبيا بمجرد إضافة جانب آخر في الشخصية لم يكن ملتفتا إليه من قبل (عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، ص 64- 66).

كما تناول الباحث (إبراهيم عبد الرحمن رجب، 1998) (مع شيء من التصرف من قبل الباحثة) أهم العناصر والأبعاد التي يجب أن يتضمنها التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، حيث يرى أن ذلك لا بد وأن يتم في مرحلتين

أساسيتين: المرحلة الأولى: مرحلة التنظير، والمرحلة الثانية: مرحلة البحوث، ولكل مرحلة منهما خطواتها على الوجه التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة بناء الإطار النظري المتكامل، وتتضمن:

أ- حصر إسهامات العلوم الاجتماعية المتصلة بمختلف المواضيع الخاصة بهذه العلوم، وذلك عن طريق: (1) حصر النظريات والقضايا والتعميمات والمفاهيم المتصلة بها في الكتابات العلمية التي تمثل الوجهة السائدة في فهم مواضيعها وفي الآراء المنشقة عليها (بوجه خاص). (2) إلقاء نظرة نقدية فاحصة على تلك الإسهامات (بنوعها) في ضوء التصور الإسلامي للكون والإنسان والوجود. (3) استبقاء المفاهيم والتعميمات والأطر النظرية التي مدت للنقد والتي تتماشى مع التصور الإسلامي، واستبعاد ما بني من تلك المفاهيم على مسلمات خاطئة.

ب- حصر البصائر التي تتضمنها معارف الوحي والتراث الإسلامي ذات الصلة بمختلف مواضيع العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال: (1) استقصاء الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتصلة بالموضوع والكشف عن المقصود بها في كتب التفسير والشروح المعتمدة. (2) حصر إسهامات المسلمين من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين بما يرتبط بالموضوع، مع تعريضها لنظرة نقدية فاحصة تضعها في إطار الظروف التي ظهرت تلك الإسهامات في نطاقها. (3) الجمع بين البصائر المختارة من بين تلك المصادر جميعها التي يطمئن إليها عقل الباحث وقلبه.

ج- بلورة الإطار التصوري بصائر الوحي وما صح من ثمار الخبرة الإنسانية من خلال: (1) إعادة ترتيب المشاهدات المحققة التي توصل إليها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية من خلال البحوث العلمية المنضبطة، وإعادة تفسيرها في ضوء الأطر النظرية المستمدة من معارف الوحي من جهة، وباستثمار الأطر النظرية المستقاة من تراث العلوم الاجتماعية بعد ثبوت اتساقها مع التصور الإسلامي، من جهة أخرى. (2)

صياغة ذلك الإطار التصوري المتكامل (الجامع لبصائر الوحي وما صح من ثمار الخبرة الإنسانية) في شكل أنساق استنباطية تسمح باستخلاص فروض يمكن التحقق من صدقها ومعرفة مدى اتساقها مع السنن الإلهية في الأنفس وفي الآفاق.

المرحلة الثانية – مرحلة البحوث الممارسة المنضبطة لاختيار الإطار التصوري المتكامل وتطويره، وتتضمن: (1) استنباط فروض مستمدة من الإطار التصوري (أو النظري) المتكامل الذي تم التوصل إليه في نهاية المرحلة الأولى، والتحقق من صحة تلك الفروض من خلال البحوث العلمية المنضبطة، وكذلك استنباط مبادئ مبنية على تلك الأطر التصورية يتم اختبارها بالممارسة المهنية في مهن المساعدة الإنسانية (كالخدمة الاجتماعية والتوجيه والإرشاد النفسي). (2) إذا لم تثبت صحة الفروض أو عجزت مبادئ الممارسة المهنية عن تحقيق الإصلاح المتوقع في الأفراد والمجتمعات، فإنه يتم مراجعة الإجراءات المنهجية والممارسات التي اتبعت لإعادة التأكد من سلامتها، أو إعادة النظر في الأطر التصورية المتكاملة التي انطلقنا منها وتعديلها في ضوء المشاهدات المحققة. (3) يستمر إجراء البحوث والممارسات المهنية على هذا المنوال، ويتم نشر نتائجها في الدوريات العلمية، وبذلك تتعرض لنقد علمي من الباحثين المتخصصين، ويؤدي هذا إلى التنامي العلمي وإلى التراكم الكمي والكيفي للنتائج الصحيحة، بحيث تصب ثمار هذا كله في كتب جامعية رصينة مؤصل إسلامياً، مع تفصيل مراحل تلك المنهجية (إبراهيم عبد الرحمن رجب، (شطاء 1998)).

خاتمة:

وختاماً يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

من باب الإنصاف والموضوعية على الباحث العربي والمسلم أن يكون متبعاً لمنهج الوسطية في سبيل تحقيق مشروع تأصيل علم النفس في البيئة العربية والإسلامية،

أي دون إلغاء ما توصلت إليه نتائج الأبحاث الغربية وما صاغته من نظريات مختلفة ومفاهيم متعددة في مجال العلوم الاجتماعية عموماً ومجال علم النفس خصوصاً، بل يأخذ منها ما كان خاضعاً للمنهج العلمي وما التزم منها بخطواته المنهجية الموضوعية المتفق عليها في الحقل العلمي لأن علم النفس الغربي في الأول والأخير ليس كله عبارة عن إخفاقات بل فيه جانب لا بأس به من الموضوعية كما أن فيه جانباً مهماً تتوفر فيه صفة العالمية أي يشترك فيه كل البشر، أما ما يخالف الثقافة العربية وخاصة الدين الإسلامي ويعتمد بشكل أساسي على اتجاهات فلسفية نسبية في صدقها ولا تخضع لمعايير البحث العلمي، فهذا على الباحث العربي والمسلم أن يخضعها للنقد الموضوعي باستخدام وسائل علمية موضوعية، حتى يحتفظ بما يجب أن يحتفظ به، ويستبعد ما يجب استبعاده.

كذلك على الباحث المسلم أن يعود إلى الموروث الثقافي والديني الإسلامي بما يحتويه من عناصر ومفاهيم متنوعة تتعلق بأصل الخلق والكون والإنسان والتي عادة ما نجدتها تدخل ضمن التركيبة النفسية الخاصة بالفرد العربي المسلم، وتشكل في مجموعها بعداً أساسياً من أبعاد شخصيته، وأن يجعلها كمنطلقات له نحو تحقيق هذا المشروع العلمي والإنساني في نفس الوقت.

كما يجب التنويه إلى أن علماء النفس والباحثين العرب قد أسسوا قاعدة أساسية وضرورية لبناء نظرية نفسية عربية إسلامية، سواء أكان ذلك بشكل مقصود أو غير مقصود، وذلك من خلال الأبحاث التي قاموا بها على مدى عقود والتي تناولوا فيها الظواهر النفسية المختلفة الخاصة بالفرد العربي في البيئة العربية بالدراسة، كما تمكنت هذه الأبحاث من الوصول إلى نتائج مهمة في مجالات وموضوعات مختلفة تتصل باهتمامات الفرد العربي المسلم ومشكلاته وعوائق تكيفه خلال تفاعله في البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها، هذه الأخيرة التي

تشكل في مجموعها خطوة تمهيدية وضرورية في نفس الوقت للانطلاق نحو مشروع تأصيل العلوم الاجتماعية عموما وتأصيل علم النفس خصوصا في بيئتنا العربية والإسلامية، إلا أنها تحتاج - خاصة البحوث الجادة منها- لمراجعة دقيقة وإعادة تنظيم وتبويب حتى يمكن الاستفادة منها عمليا في ذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم عبد الرحمن رجب، (1996)، التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، (د.ط)، الرياض، دار عالم الكتب.
- إبراهيم عبد الرحمن رجب، (شتاء 1998)، المنهج الإسلامي وعلاج المشكلات النفسية الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، فصلية محكمة، مج 26، ع 4، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- سلطان بلغيث، (07. 08. 2014)، أشغال الملتقى الوطني الأول حول "اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر: واقع وآفاق 07- 08 مارس 2012، <http://Manifest.univ-ouargla.dz>.
- سلطان بلغيث، (2011)، المعرفة بين تعدد الرؤى الغربية وتكامل الرؤية الإسلامية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع14، جامعة فرحات عباس- سطيف.
- سيف الدين عبد الفتاح، (د.ت)، المنهجية وأدواتها من منظور إسلامي، (د.ط)، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الدراسات المعرفية.
- عبد الستار إبراهيم، رضوى إبراهيم، (خريف 1996)، الحضارة والعلاج النفسي: خبرة سلوكية في إطار عربي، مجلة العلوم الاجتماعية، م24، ع3، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- عبد الله الشارف، (د.ت)، الاستغراب في مناهج العلوم الاجتماعية، 2014/08/09، <http://www.charefab.com>.
- عبد الله بن الناصر الصبيح، (2009)، تمهيد في التأصيل: رؤية في التأصيل الإسلامي لعلم النفس، (ط02)، الرياض، داركنوز إشبيليا.
- عز الدين توفيق، (يونيو 1988)، مشروعية التأصيل لعلم النفس، مجلة الفرقان، إسلامية ثقافية، ع15، السنة الرابعة، الدار البيضاء- المغرب، دارقرطبة.

- علي زيعور، (1993)، علم النفس في ميادينته وطرائقه، (د.ط)، بيروت مؤسسه عز الدين، (PDF).
- صالح حسن الدايري، وهي مجيد الكبيسي، (د.ت)، علم النفس العام، (ط01)، إربد- الأردن، مؤسسه حماده، دار الكندي، (PDF).
- فتحي بن سلامة وآخرون، (2008)، التحليل النفسي والثقافة العربية- الإسلامية، (د.ط)، دمشق، مجلة مواقف ودار بدايات.
- كمال عبد اللطيف، (د.ت)، الشروط المعرفية والتاريخية، مجلة فكر ونقد، مجلة ثقافية فكرية، ع18، 2014/08/6، <http://www.aljabriabed.net>.
- محمد عثمان نجاتي، (2001)، مدخل إلى علم النفس الإسلامي، (ط01)، القاهرة، دار الشروق.
- مصطفى حلمي، (2005)، مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، (ط01)، بيروت، دار الكتب العلمية، (PDF).
- مصطفى سوييف، (2000)، علم النفس فلسفته وحاضره، ومستقبله ككيان اجتماعي، (د.ط)، (د.م)، الدار المصرية اللبنانية، (PDF).
- نزار العاني، (2008)، الإسلام وعلم النفس: مسرد لبحوث ودراسات التأصيل الإسلامي لعلم النفس، (ط01)، بيروت، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ياسمينه خدنة، (2007-2008)، واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية، دراسة حالة جامعة منتوري- قسنطينة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسنطينة- جامعة منتوري، (pdf).